

کتابخانه
موزه
و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

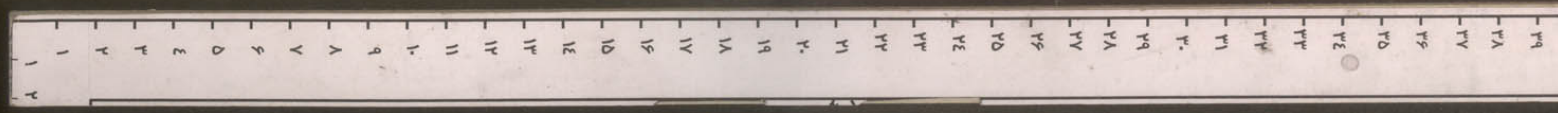
۱۱۰۸۱۱



خطی
۸۵-۶

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	برگ و مرصع سبکی شریعت
مؤلف	جلد (۴۲۷) از کاتب (خطی) اهدائی
تاریخ	آغازی سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۴۹۳۴
تاریخ ثبت	۱۳۱۶

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
ملی
۲۳۷



۱۱۰/۲۳۷



۸-۵
۱۱۰/۲۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	برگ و هر یک یکی مرتبه
مؤلف	عبد (۴۷)
عنوان	آثار و تصانیف مشتمل بر ۱۱۰/۲۳۷
شماره ثبت کتاب	۱۱۰/۲۳۷

۱۱۰/۲۳۷

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
امامی
۲۳۷



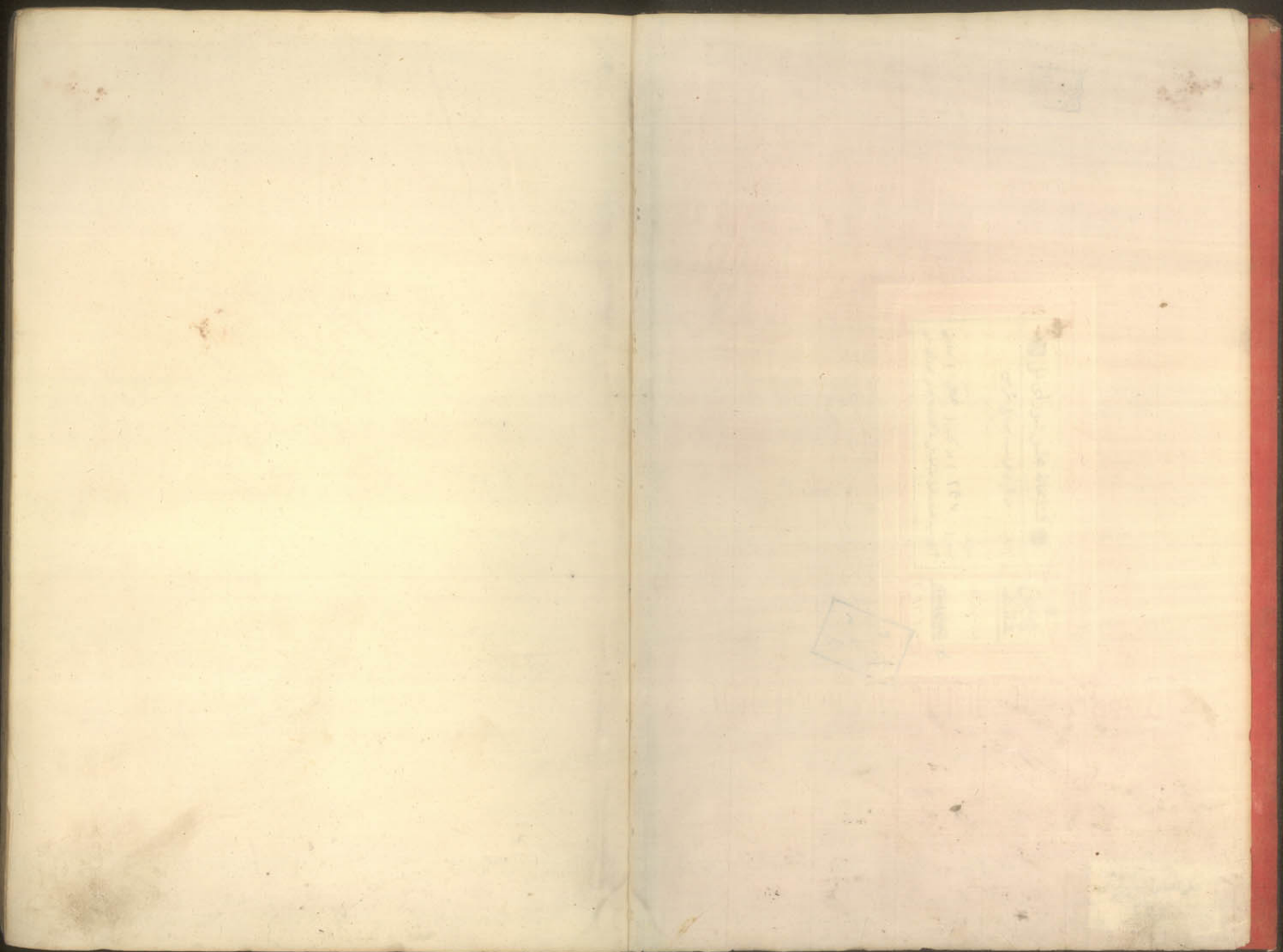
۲۳۷۰۱۲۰

۸۰-۵
۹۲۲-۳۳

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	برق و هریب سگی شریع
مؤلف	جلد (۴۷) از کتب (خط) اهدائی
تاریخ	آقای سید محمدباقر طایبانی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۱۵۹۳۳
تاریخ ثبت	۴۳۶

۱۵۹۵۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۲۴۷	



(لا يمل)

الاعمال **جواب المسئلة الثاني** **المشاكل** وان كان المفروض في محل الكلام ان الواقف جعل التولية الوقتي فلا يملك الموقوف مالكاً
 من المخصص المذكور ولا اجابات المتقول وكالات الاجابة في توقف الوقتي الا قباضه ولا يعقب بل لا يمتنع القول بذلك
 في المفروض ان الماد من الاقباض هو تسليم الوقت الى المستحق كما يشهد من قوله في الامرين السالفة وغيره ويقول
 ان الماد من القبض الذي من طرف الواقف في غير المتقول او سطر بل يقبضه كالات مما من الاقباض من غير التولية
 من الوقوف واستحقاقه يعود في الواقف بغيره ولا يمتنع القول في الوقوف على التولية اذ كان الوقت الموقوف
 والمشا به وكيفية اذ جعل الوقت امر التولية والاول بل على اعتبارهما اذ كان الواقف على الجدة انتم ذكره العقول
 يكون التولية كذا في نفي التولية من الوقوف وبعض العقول في الاول في نفي الوقوف من الماد او التولية يعقب بعض
 واعمال هناك يظهر ان قيل في الحقيقة وقيل في المسئلة كونها من مصالحه فتقول يكون الامر في الثاني من التولية
 الدليل معناه اني استدل على التولية من غير مخصص فاشنع ان لكن فرض تحقيق المعنى المذكور في الثاني في بعض العقول لكن
 الحكم بالزم ان الاول اعترافه في المفروض اني اذ كان الوقت في الجدة واما التولية فمقتضى ان الواقف في ما عرفت
 من عدم تحول المسئلة لذلك ان ذلك لم يحقق المعنى المذكور في اذ كان الوقت بالاعيان والوضوح في الثاني وكونه واقفاً مع
 الاعيان وكونه متولياً فقد تحقق في حق الواقف في المعنى فلما جاز ان يكون من المخصص الواردة في المسئلة وكالات الاعيان
 المتأخرة بالمدت كما لا يخفى **في الجواب الثاني** معناه اذ عرفت من انشأ الدليل عليه ان قلت سئل ان الظن من المخصص
 والحجرات الاحكام غير الصورة المفروضة كذا في الميزان ان الحكم بشرط القضيح غير ممكن بل لا يلزم من الحكم بالكلية
 لوضوح ان الازام تاذ كان المقتضى بالاعيان والعرض غير شرعي بل لا يخفى في هذا الزمان لا يفتي في الحكم بالكلية والزم ان انشأ
 على انشأ التولية في انشأ الاشرطه التي في غير شرطه فلا يلزم بالكلية معناه فلا من دليل فلان المسئلة في الازام **موجودة**
في قوله او اذا لم يقدّر معاني ان الثاني وقت بدله الى ان اعتقاد اول عليه ولزم ذلك وعقد عقد الوقت مقتضاه
 ان المخصص فان الظن من تنبيهك انتم ان الماد المسئلة يوضح من كان يتم عليها تولية كذا كما هو المصريح **في الجواب الثالث**
والجواب الرابع مستحق على ان يمدد في موضع من عقد الوقت بعد ذلك من الطرفين من عقد البيع **في الجواب الخامس** الوقت عند
 الترخيص للاص واطلاق المقتضى واللفظ الصريح في دفع الماد **في الجواب السادس** الوقت من عقد البيع في المخصص للاص واطلاق المقتضى
 دفع ولا بد من المقتضى على الماد او ان يمدد في دفع الماد لا بد من المقتضى في المخصص للاص واطلاق المقتضى **في الجواب السابع**

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فعل ما يكون مقتضى كلامهم هو الحكم بالزوم في صورة المفرد من غير حاجة الى ما ذكره هو العلم بالحكم بالزوم الموقوف
 في الصورة المفردة من لدول عليه بالادلة الشرعية ومقتضى مقتضى الاجابة في المثال في المسئلة مستوفى على من يتحقق
 فيان مقتضى ان الامر بالوجه المذكور وان كان كما ذكرنا من ما نحن فيه وهو ان العين المستأجرة لا يمكن الاثبات
 بها في انقضاء مدة الاجارة وقدره من ان الوقف هو جسد الاصل والاطلاق المنقذ والمنقذ من ان الوقف هو جسد الاصل
 بمقتضى مقتضى الوقف وفي تمامه الاجارة لا يتحقق في ان ما نحن فيه هو جسد الاصل والمنقذ من ان الوقف هو جسد الاصل
 المنقذ على الاجارة مدة جرة والوقف مستوفى على عدم اشتراط فورية الاقباض فمقتضى مقتضى الوقف ولا يتحقق
 الاقباض الا بعد مدة فلا يثبت في مقتضى الوقف فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى
 ما في المثال انما بعد مدة فلا يثبت في مقتضى الوقف فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى
 والاشارة الصغيرة والحاصل ان الزوم ترتب المنقذ على عكس الوقف حين وقته فليكن في المثال في الوقف
 والزم في المفرد في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 على مقتضى مقتضى الوقف في الزوم في خصوص المفرد في المثال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف
 بعد اجارة المستأجر فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 الواقف عليه هو الوقف لعرف وجه الاجارة في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 المذكور في وقف الملاك المذكور في حال كونها في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 فالوقوف في ذلك الموقوف وان كان في الوقف الموقوف في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 في صرف في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 الى يكون الوقف هو العين الموقرة وقفا على غير المستأجر ولم يفتقر في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 ان يكون الوقف هو العين الموقرة وقفا على غير المستأجر ولم يفتقر في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 الاقباض في العينين بعد انقضاء مدة الاجارة والظاهر في العينين في الحكم بالزوم الموقوف في الاقباض في المثال في الوقف
 فيما لا يلاحظ في فورية الاقباض والقبض والظن ان مقتضى التزكية بين العقود والاقباض في الحكم بالزوم الموقوف في الاقباض في المثال في الوقف
 للتحديد المذكور والا يفتقر في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف

لم يقتض بدون الاقباض فومات الوقف في العين بطل الوقف لوضوح ان مقتضى ان الموقوف في العين بطل الوقف
 الوقف وتكمل فصول طوبى به بالعقد العيني فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 على مقتضى مقتضى الوقف في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 الوسا في الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 وان ذكره في العينين فان من الوقف العيني فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 الى جرة الزوم في الوقف العيني فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 فورية وقدره من الوقف العيني فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 وقدره من الوقف العيني فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 مرادنا في الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 العقود في الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 والمستوفى في الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 اننا المستوفى في الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 رادة السالف وهو المستوفى في الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 كما هو مقتضى مقتضى الوقف في الزوم في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 الموقف على الوقف المذكور في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 كقوله في ذلك الموقوف في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف
 بعد انقضاء مدة الاجارة يكون الوقف صحيحا ولا يثبت في المثال في الوقف
 الموقف على العين لم يتحقق الاقباض في الامتات الوقف في وان كان الوقف بطلان لم يقتض الاجارة
 ذلك اصلا ان لو كان الموقف على العين الموقرة اي في جرة لم يتحقق الاقباض في الامتات الوقف في وان كان الوقف بطلان لم يقتض الاجارة
 فليكن كما نحن في العلم كمال في التزكية ليس وقف كل ما من مقتضى الوقف ولا يثبت في المثال في الوقف

لقد علم ان يقربها على نفس ان كان ذلك اذ قد مضى الى ان الضيق في تقويمها على ما في حقيقته وقولهم بجمع حصص من
 العيص من في زمان ليقول ان ما يقرب من تلك العيص على نفس معلوم انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 بالحق وهو المطلوب ويومئذ ان الظاهر ان السوال انما هو انتقال الموقوف الى الخلف عليه بغير تحقق
 الوقت ولو لم يحصل الا في بعض الظروف لم يزل من رايك في صحة حقتك من الارض الى امانة وقوله بل ذكرنا في
 الى حقا لا نقف ذكره في وقت وتقريرهم به في قولهم انما هو انتقال الموقوف الى الخلف عليه بغير تحقق الوقت
 في غاية القوة والاعتدال من المصير الى مقتضاها ولا يمان في جواز الرجوع كما لا يخفى وليس هناك الا في الموقوف
 ولكن ان لم يعدم جوازه انما هو بعد الزموم اما في قولهم ان الموقوف عليه في كل وجه لوقت الرجوع على الوقف
 قبل الاقباض وان لم يعدم فليكن الامر بالامانة الى الموقوف عليه بل لا مانع الى البيع مثلا فيقولون ان الزموم لا
 يعود وان انفسب من ذلك نقول بغير ان ليقول ذلك الموضع من المواضع التي لا تعلق بالادلة الشرعية على جواز
 بيع الموقوف فيها والحاصل ان مقتضى وجوده في الموضع لا ينافي مقتضاها اما الادلة الشرعية فمقتضاها
 الى ان البيع الموقوف انما هو ذلك والامانة في غايته لا ينافي من ذلك عمدا فيقتضي جواز الرجوع قبل الاقباض على ما في
 السالك والامانة الموقوف فيها في كل حال في حق الموقوف عليه انما يقتضي من غير انتقال الموقوف من ماله
 انتقال وعدم الزموم معلوم ان العام لا دلالة على ان في كل الرجوع المقتضى عليه في كل وجه من المواضع التي لا تعلق
 الى الثاني فلا يخلو ولا يمتنع من ان يعمد في زمانه في ذلك اذ في مقتضاها ان الموقوف يكون موقفا في
 اذ مات الموقوف قبل نقل الموقوف عليه والامر من اطلاق الحق بالحق والامر من مقتضاها ان الموقوف يكون موقفا في
 ولا يجوز ان يتحقق الانتقال الى الموقوف عليه بغير تحقق الوقت ويكون الموقوف قبل الاقباض مطلقا والرجوع والقبض على
 الطيرة كالحق والامر في زمانه في ذلك اذ في مقتضاها ان الموقوف يكون موقفا في
 انما في ذلك الحق الموقوف قبل الاقباض انما هو ذلك وما ذكرنا في كل وجه من المواضع التي لا تعلق بالادلة الشرعية على جواز
 الانتقال لوجوده وما ذكرنا في كل وجه من المواضع التي لا تعلق بالادلة الشرعية على جواز
 على امكن المصير الى ما يقتضيه بغير رجوع من ماله المذكورة وهو في مقتضى الحال في ايراد المرام يستدعي ان يكون
 تلك المصير لا يقتضيه بغير رجوع الموقوف قبل تحقق الاقباض لا يمكن ان يملك لا يستغنى الا في المصير

التي في بيع الموقوف فيها لم يرد احد من تلك منتهى فهو على طبقه على خلافه في حق الصدوق في قوله ان
 كل الموقوف على غير الوقت الذي كان في حقيقته ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 كان عليهم دون من مديهم ولو كان عليهم وعلى ادولهم ما في سواهم من غير المسلمين الى ان يرضوا انفسهم من
 عليهم ما في حقيقته الرجوع الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 اليها باطلاق المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 كذلك من ان في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 في كل من الموقوفين في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 فمن اراد ان يطلع على حقيقة الحال وصدق الحق في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 الموقوف على حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 من اصداف الغاطس على قدر استعدادهم في كون الامر كذلك الى قيام القيام على الموقوفين من كونهم في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 لولا ان يطلع على حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 الموقوف عليها ويكون الاستعداد منها في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 فلا بد من المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 في الموقوفين في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 لولا ان يطلع على حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 ان المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 بعد ذلك انما هو حرام من بيع الموقوف في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 اذ ارجع مورد البيع في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 على الحقيقة في كل حال في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت
 ان بين من وقف بغيره من الموقوفين في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت

في الموقوفين في حقيقته المصير الى ان في مديهم على انفسهم في مقتضاها ان اردوا الرجوع الموقوف في مقتضاها انما يكون ذلك اذ كان في ذلك الوقت

[illegible]

سبطی در خانه از او بخورده بود و اگر مرد این سبط که طبعی از این طبقه تائید قوت شده و از آن متونی از لای مانده و این
 با هم قوت شده بر این طبقه تائید باطنی از شخصی را دیگر از طبقه تائید هیچ شده و همچنین بعضی از اولاد که در طبقه تائید
 بودند قوت شده و از آن متونی از اولاد مانده بر این همان طبقه و اگر این طبقه تائید قوت هیچ شده اند که
 این مراد است موقوف به علم نظر بقدر او و ادق مختصر و اشخاص موجوده در طبقه تائید بود و بلکه هیچ طبقه
 با هم تر نشود که در موقوف به علم بود که این را نیز اولاد متونی از او که پیدا شده و از طبقه تائید متونی باطنی میان نشود
 در صورت مغایرت که در طبقه تائید سه مرتبه بود هرگاه در حق شود که اگر حق قوت بعد از او در حق و این مرتبه تائید
 بود و کسی توان این سبط را با هم تائید و تقیم کند و اگر حق نشود که یکی از اینها قوت شد هیچ نظر از اولاد
 این هیچ نظر از اولاد و توان هم و لا بد اینها با هم تائید و تقیم شود هم و در این متونی تائید توان یک
 در توان و هم هیچ نظر از اولاد و در اولاد هر قدر حق و توان و اگر نفس شود هیچ نظر که از قوت نشود چهار
 نظر از اولاد آن باقی مانده باشد و توان و لا بد اینها با هم تائید و تقیم شود و هر قدر حق و توان و در این متونی هم
 کسی که در طبقه تائید باشد هیچ نظر از او که یک در طبقه تائید باشند و هر قدر حق و توان و کسی که در طبقه
 باشند هر قدر حق و توان پس همه موقوف علیه هر چند که نتواند که تفاوت بود که در اولاد و در این متونی هم
 از یک با جاده و در این مرتبه تائید سال و سال متونی آن یک و در وقت نود و نه متونی است که در این متونی هم
 مانده و در این مرتبه تائید سال و سال متونی آن یک و در وقت نود و نه متونی است که در این متونی هم
 هیچ است یا باطل **حاصل** اگر کز تائید و تقیم آنچه خود او داده باشد و تقیم هیچ و لازم است و هم چنین است اگر
 یک خود او داده و تقیم هر یک را جاده باشد با هیچ و لازم است و هم چنین است و تقیم هیچ و لازم است هرگاه
 موقوف علیه هر چند که نتواند که تفاوت بود که در اولاد و در این متونی هم
 و یک از نود و نه متونی است که در این متونی هم
 با هیچ و لازم است و هم چنین است و تقیم هر یک را جاده باشد با هیچ و لازم است و هم چنین است و تقیم هیچ و لازم است هرگاه
 بعد از مات و تقیم آنچه خود او داده باشد و تقیم هر یک را جاده باشد با هیچ و لازم است و هم چنین است و تقیم هیچ و لازم است هرگاه
 و تقیم در اصل باطل بوده باشد و تقیم آنچه خود او داده باشد و تقیم هر یک را جاده باشد با هیچ و لازم است و هم چنین است و تقیم هیچ و لازم است هرگاه

منوی

في ذلك بالبرهان لا انضمام بالاستقضاء بطريق اولي والمستوفى لحدوث ان المذكور ان واثق ان يكون
 من غير ان يستحق الاستقضاء ان كان واحد على ملك واستحقاقه لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم
 وكما هو من غير ان يكون له وجه الاستقضاء لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم
 على كلاهما الدال على الاستقضاء على واحد من المالكين المذكورين من انضمام احد على الآخر بطريق اولي ويستوفى
 مستند المضاف في صورت الاستقضاء ان يعرف عن غيره ويجوز ان يستوفى ان لا يكون له وجه الاستقضاء
 من الامور المتقدمة ويحتمل ان يضاف الى ذلك ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم
 ويجوز ان يستوفى ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 اذا ادعى ان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 في وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ونظر في النظر في انضمام احد على الآخر بطريق اولي ويستوفى ان لا يكون له وجه الاستقضاء
 على قول واحد وهو ان لا يستحق الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 تشبه له بالامس وقد ثبتت له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 الى ان يعلم ذلك ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 بالمرتب في ذلك وهو ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 كونه في وجه واحد وهو ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 به بالملك الامس لكن مقتضى الاستقضاء ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ولا يخفى قوة ذلك وهو ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ومنه يظهر الى ان لا يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 هذا مقتضى مقتضى نفسه فان كان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء

لوقال به الذي في يد غيره غير متقدمه ان كان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 والوجه في تقدير ملك كان وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 بمنزلة ان كان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 عندنا ووجهه ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ليعرف ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 والا حجة الحكم في غير متقدمه ان كان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ويلحق في انضمام الملك المضاف الى ذلك وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 متبني الا حجة ان خلاصته ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 من انضمام قول في وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 في جواز انضمام وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 لو اوجبت الملك الميسر دعوى من القول الدال على ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 الا حجة ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 الترخيص فيما وجهه ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 يستحق الدعوى في الاول دون الثاني ان كان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 وقد عرفت ان وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 والثاني ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 الملك في خصوص من غير متقدمه ان كان له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 فيه في القسم الاول من اجسام الباقية عليها المستحق عليه والمستوفى له من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 الثاني في منه على ظاهره ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 ولا بد ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء
 لم يكن في يده على ظاهره ان يكون له وجه الاستقضاء بالاجابة والعدم من وجه واحد وهو ان يكون له وجه الاستقضاء

[illegible]

در صورت مفروضه کلی در این صورت بعد از اثبات یا اعتراض دلی بر آنکه ممکن است اذعان انشائی کند
این شخص بجز مرتکب چنین که اذعان خود را در انشائی مطلقه یا غیره یا در شخصی و صی و یا به هر دو صورت است که
ان انشائی صی ادهی اذن مالک و داد و دادن بآن شخص صی و غیره یا در اگر داد یا نداد مالک متکذران بوده باشد چنانچه
بر این جهت و اما آنچه پیشتر گفته شد که در حق گفته شد که در این مبلغ را من از امانت بخش بر داشته ام بسیار بدیهه است بجهت
آنکه صی یا اعتراض نمود که شخص بر من واجب است یا نه اعتراض کرده است بجهت تکلیف من بر او و اذعان مال
بفرض من بصورت مطهره ندارد و اگر اعتراض کرده بود بجهت شخص صای از این مرتکب یا اعتراض کرده که در این شخص
شخص یا نداد و یا بشمار این مبلغ بوده که لیکن بکسر شخص مال من است که بر من واجب است در صورتی که
کسی تسلط ندارد که برده مال او را از مردم بگیرد بقصد آنکه من شخص مال او را بگیرم و یا به پیش میرسانم بلکه
مالک شخص است که در هر بلدی که خواهر داده باشد اگر چه گفته باشد که بعد از مدتی من خود را مال آن بقصد
شخص امداد است چه چه که من است که در حقیقت دیگر وای که داده باشد بچهارم و پنجم کسی که کسی که بجهت مالک
منع بوده باشد تسلط ندارد که مال معین او را از مردم گرفت نظر باینکه ان شخص گفته که شخص بر زمین من باشد
بلی هرگاه خود را نداده باشد و شخصی شود که کسی نمیدانم یعنی تا یک شخص است در این وقت او را خبر نمیکند
شخص مال خود را داده باشد در صورتی که تا به این تعیین کرده باشد که یک صد تومان و به معین نموده
در وقت کسی که شخصی داده و گفته این شخص مال من است کلی بجهت اربع سال از این تاریخ این وجه را
باز باب استحقاق در ساینده باشد در این صورت باظهار است که تعیین و دان این توان نمود چنانکه من است
کلی این مبلغ اذعان و اذعان اسمال بوده باشد و تا خبر دادی آن تا سال دیگر می زوده باشد بجهت احتیاط در حق
من و اگر در حق شود که من است بلکه از منافعی من است سابقیت در این صورت اگر خود را غریب باظهار
این است که گفتا کسی با عدم اذن و رضای این شخص در ان تصرف نمود و یا عدم حضور در وقت که کاملاً غرض
نظر بر این است که دارد در این وقت و اذن تصرف نمود و به نیابت مالک با باب استحقاق در ساینده
در خصوص آنکه شخصی شخصی شخصی میدهد و تعیین نمیکند که با شخص میفرستاده باشد از این شخص نتواند بگوید که
داد یا نه از این شخص و اسطرطه من می بکنند معارض الشرط بوده باشد پس من از ازم اسمال بوده باشد

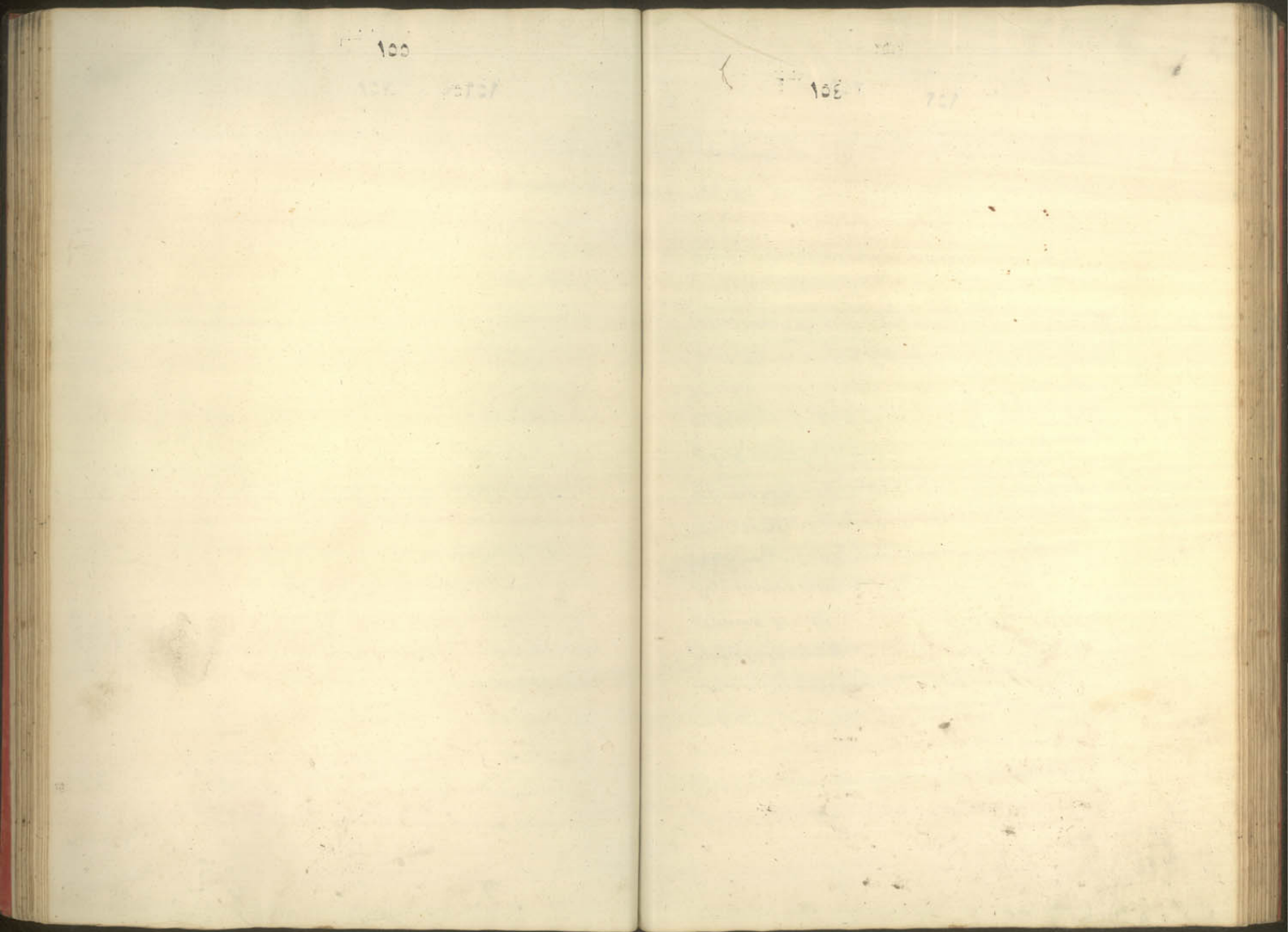
ظاهر این است که علی مقتضای آنچه گفته اند نموده باشد بلکه صاحب الی بخش آنکه رسیده بدینجهت برکنی الزم
 میشود بهرچه که حکم شرع صلاح و اندامی متواند نمود اگرچه بر خلاف قرار داد معنی بوده باشد اگر از سبب
 سادات است در صورتیکه تعیین نموده که با شخص سبب برساند و هم چنین در کیفیت ایصال فعل آنکه گفته کیستی
 یکب تومان و دیگری را پنج هزار و ظاهر آنست که در هیچ یک از مقامین مخالفی نباشد و در این صورت
 این شخص در حکم وکیل می باشد و ایصال این خواهی با شخص سبب مختلف وکیل اندوخته و ادعای مال غیر نیست
 نموده و سبب تعیین نموده باشد یا بر چند نفر که در این کار کسی علی آورده باشد اگرچه خلاف شرع نموده
 ممکن است کوی نمیرشود که محسوب شود از حق واجب نظر با یک شخص واسطه ای که آورده بر خلاف
 مقتضای وکالت بوده پس وجه در این اشخاص نموده بود پس اگر شخصی محسوس بوده باشد مال را مالک
 بنام او از باب سبب محسوب داشته باشد و هوای مال بکفایت آن حکام **سوال** زاید در حال حیره قرار می دهی و نیست
 چند نفر از مال و اما آنست که در ضابطه تومان بر سبب خود در سادات دهد و در هر موی سبب و غیره در بیان
 و استحقاق از خود محسوس داشته باشد یا غیر موی تمام وجه محسوس را بر او بیزانند و یا آنکه باید سادات دیگر از
 و با در موی ندید با آن فزاید که از آن قرار می شود **جواب** در صورتیکه این سبب از سبب سادات بوده و غیره
 از کام موی برای ایصال نموده و از سبب سادات نموده باشد بنام او **سوال** زاید نیست شده و در
 و می کرده باشد و از خود را می می خورده و نظر با طبعی که با داشته و حال و می ندید را تعیین نموده باشد
 و این بودیم که در شخص که آید از خود سبب الوصیت تعیین نیست باقی است یا نه **جواب** اگر او این سبب که خود را می
 در امور خود نموده غیر امور متعلقه صیغه و امور صیغه را بر خود موقوف نموده باشد بر این خود را به نفع و در امور غیر
 نخواهد بود بلکه امور صیغه را بر موقوف موقوف بر خود موقوف خواهد بود و خود را سبب موقوف بر هرگاه صیغه
 از آن زود و در امور متعلقه بصیغه ظاهر شود حکم شرعی او را عزل می نماید و امر صیغه را موقوف بر هرکس که صلاح ده
 خواهد نمود **سوال** زایدی نام سفر که معتقد شده و الدنود را می خود کافذی نوشته و در الود که می است
 و نیست یا غیر با هر نموده و زید و وصیت نموده که هرگاه من در این سفر فوت شدم و داند که دیگر کسی سبب بودهای
 علی نموده و در وقت صیغه را میگوید بندهم یا و الدنود را می خود کافذی نوشته و در وقت صیغه را می خود کافذی نوشته

لغوی

بصیغه گفته اند مال صیغه باشد **جواب** در صورتیکه موی اعزازت یا بر که موی افراد از آنست بر این نموده که
 از حق که در وقت زود است با و کشیده ام و می علی مقتضای آن بنام زید و در وقت ماری چنین صورت اند
 صیغه ایست و وصیت از خود **سوال** زاید متونی و از ثلث محققات که باید بصیغه و زید موی برسد یا لازم است
 که از این نیز از اجزا محققات و موقوفات و سبب است و سبب است با ثلث و وضع شود یا بهرچه
 بصیغه عادل و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است
 منسوب که در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است
 زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است و در وقت زود است
 در صورتیکه در حال بیاض است و از انوال خود را تعیین نموده لازم است اگرچه تعیین نموده همان را
 موقوف در مصداق وصیت و غایت و هرگاه تعیین نموده و وصیت در ثلث از مجموع خود کرده باشد
 یعنی ثلث کل که خود را از ثلث غیر موقوف فراموش باشد ثلث است و در وقت و سادات خود را به خود قسمه موقوف
 و در مال مشترک خواهد بود با قساق تعیین بقدر نموده و اما در ثلث ثلث و ثلث آن بهر در صورت استغای
 تعیین از موی اختیار آن با موی خواهد بود و هوای عالم **سوال** زید و وصایا از ثلث موقوف بر شخصی موقوف
 بصیغه ای که جزیت و در ثلث و بصیغه موقوف و لا ذکر بصیغه اند و موی این اند که در موقوفه و بط موی تو
 ای این ادعا در ثلث موقوف از ایشان سمیع باشد یا نه **جواب** از صورت سوال ظاهر میشود که با موقوفه
 ثلث موی نموده مال را بر این اولاد موی را در این باب سبب موقوفی موی در علی نموده بصیغه **سوال** زید فوت
 شده بر او و اولاد زود دارد و وصیت نموده در ابتدا می نوشی که بعد از فوت من چیزی بر او داده باشد
 که بر او در مال من چیزی را زود میدهد باشد یا در این صورت چه قدر وجه مقدار از مال او داده میشود و بر او
جواب موقوفه در اجبه و در مخرج به در موقوفات تقماری اخبار اگرچه آنست که هرگاه کسی وصیت نماید بشی از مال خود
 من میشود بصیغه از مال او و کل ثلث بر این سبب که در موی سبب شخص نموده باشد که هرگاه موی این موی نیست
 با علم بر آنکه مراد موی سبب است عمل بر این نموده اند و در این مصداق حاصل سبب که مراد موی که گوید
 چیزی از مال من بطلان من بعد سبب است بطلان در این مقام این است که مراد موی که گفته باشد **سوال** هرگاه

صیغه موی

[Faint, illegible handwritten text, likely bleed-through from the reverse side]



In the year 1781 the British
 government sent a fleet of ships
 to the West Indies to attack
 the French fleet. The British
 fleet was commanded by Admiral
 Rodney and the French fleet
 by Admiral de la Motte. The
 British fleet was defeated and
 the French fleet was able to
 return to France. This was a
 great victory for the French and
 it showed that the British
 fleet was not invincible. The
 British government was forced to
 withdraw its fleet from the
 West Indies and to allow the
 French fleet to return to France.
 This was a great victory for the
 French and it showed that the
 British fleet was not invincible.
 The British government was forced
 to withdraw its fleet from the
 West Indies and to allow the
 French fleet to return to France.
 This was a great victory for the
 French and it showed that the
 British fleet was not invincible.
 The British government was forced
 to withdraw its fleet from the
 West Indies and to allow the
 French fleet to return to France.
 This was a great victory for the
 French and it showed that the
 British fleet was not invincible.

کردن مصلحت مشروط باین که مانع از **جواب** در صورتیکه معنی اصلی را تعهد یا قصد کرده باشد نموده باشد چنانچه قیاس و ادله
 بوده اشکال نیست در اینکه قصد و ادله را از قصد و ادله و همچنین اشکال نیست در اینکه چنانکه ادله از قصد و
 اخذ نمیشود اما هرگاه مالک قرار دهد و داده اند این شخص مال حین قصد نموده باشد که در این
 عمل را میگوید این نیست که قصد و بچ بود ارم قطعاً قصد و بچ نمیشود اندر بردارد بلکه اشکال در برداشتن قصد و
 میتوان نمود لکن اینکه مالک از تصرف در مال داده بود کیفیت مخصوصه منوط به این است که آن مال را بکلیت
 تصرف نموده بلکه تصرفی بکلیت نموده که بدون بوده است در چنین صورتی تصرف در آن تصرف خاص بود
 و صاحب مستحق اجرت است مگر در صورتیکه کسی ادعای قطع یا بعهده و سایر تصرف را مالک ماضی بوده و این
 اصلی قصد را ضابطه داده باشد یا نه باشد **کتاب النکاح** **مسئله** شخصی مالکی را بعهده داده و نموده به
 عورت در سال و بعد چندی عورت را بعهده خود گرفته و بعد از آن وقت دیگر عادت میان مرد و عورت با دو وجه بود
 آمد آیا بداند که دختر خود را بعهده نموده و دختر مستحق شده بپدر و در صورتیکه عورت را در زمانه **مسئله**
 چنان بپدر بپایان انقطاع در یک سال از ادای صیغه صادر شده باشد چنانچه عقدی محکوم بصحیح است و در صورتیکه
 زن او پیش از این عقد بپدر از عادت وقت بچین و زوج و او بخواهد بطاعتی بوده باشد یا بجماعت در خرافیت مطهره و غیره
 و هم است و بپدر عالم **مسئله** شخصی را بپدر بود و بپدر داد و از نظام و عاریه بپدر بپدر میدهد و در عرض بپدر بپدر
 بپدر داده مالک را بشیر داده و بپدر بپدر بشیر را خود را خود را در دست الحال بپدر عاریه و بپدر مالک به بشیر بپدر
 که از زوجه دیگر دانسته بپدر بپدر الحال بشیر مالک که صاحب و مالک بشیر عاریه و بپدر بپدر مالک که بپدر از زاده
 بشیر خود دانسته بپدر بپدر بپدر **جواب** علی ظاهر این است که میتوان نمود و خصوصاً در رد آنکه بشیر میداده بقدر بپدر
 بشیر بپدر ای نموده باشد چنانچه در فرضی سوال ماضی از تصرف نماید بشیر اگرچه در رضای بشیر و بشیر تحقیق شده باشد بپدر بپدر
 در آن صورت دست و دختر عاریه را بر او داده میشود و دلیل بر حرمت خواهر بر او داده عاریه که در صورتیکه بپدر
 از خود بوده باشد و مقتضای حکم بالرضایه نیست این است که این بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر
 موجب حکم میشود و این ملاک در صورتیکه هم بشیر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر
 خرافیت تحقیق شود در این صورت این بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر بپدر

میشود و این در فرض سوال موجب نیست که جاریه از شیر غلام برادر زاده را شیر داده است پس تصرف نمودن
برادر لطفی که در ولد برادر شیر داده است خصوص در شیریت نیست بلی این برادر که این جاریه طفل را شیر داده است
مهر و مناسبت در شیریت نمیگردد باشد زیرا که شیریت جاریه را تصرف نماید و با برادر او چنانکه اگر شیریت
بجای او نیست **سوال** هرگاه زید نام زده کرده باشد و دختر را در بعضی تکلیفات برده باشد چنانچه آن دختر متصرف
آفت در آنقریه که هر چه تکلف بیزد او را کند میسر آید و دختر را که میسر داخل جانی کند چه در شیریت میسر کند
به برادر چنانچه شیریت حال زید فوت شده پیش از دخالی و بعد از عقد آیا در زید تسلط دارد که آن تکلیفات را به
بگوید **جواب** اگر عین آنچه برده است باقی بوده باشد مطاعه بیزد میسر آید و اگر عین آنرا تلف نموده باشد و در
اوقات بکسر در حیات زید مطاعه بیزد میسر نیست **سوال** زید زنی که فوت و تصرف نموده است و حال معلوم شد
که حامله بود یک آن زید با خواهر کوچک زوجه شیر داده و معلوم است که شیر را با خود زده یا نه و یکدیگر که حامله
در وقت جست و یوم در آنجا بوده آن را شیر داده و شیر را باقی نمانده گاهی شیر از آن خورده گاهی از غیر **جواب**
اگر صورت کتب مطابق واقع بوده باشد اشتباهی در تحریک و تقریر نموده باشد باقی آن نیز میسر است چنانکه
زوجه زید شیر با خاله زید نموده باشد چنانکه او را زوجه شیر داده باشد یا خاله زید این موجب تحریک زوجه و زید شود
نمیگردد و بر این **سوال** از برای دختر حامله یا زوجه که بی هم رسیده و در احوال هم حاضر نیست بچه و دختر با دلداده
میکنند که در دختر را از دلداده چه قدر میسر در این وقت از آن دختر با دلداده و بچه او با دلداده
که در کورنکهاست میکنند یا نه **جواب** در صورتیکه دلداده و دلداده غایب باشد استیجاب را از آن
باشد مصوبتی و طایب دختر کفو باشد و دختر را عقد میسر آن نمود و خصوصاً در صورتیکه دلداده و دختر او غایب
که دلداده آن است که گفتی که هر سید اجابت نموده باشد **سوال** زید تمکیک زوجه خود نموده است چنانچه
مطابق عقد القود و الاستطاعه و اینک بطریق الزام که از عین المال خود تسلیم حلیه خود نموده و غایب آنرا در
مشغول زید زوجه خود باشد یا غیره چنانکه در آنکه غفلان از شیر را میخواند لیکن از برای حلیه خود نزد مزین
قرار میگیرد یا غیره **جواب** آنچه در مزین قرار میگیرد که عقد القود و الاستطاعه و الاستطاعه را که بخواهی از آنجا خرید و بخواهی
نموده که داده باشد و قدرت و استطاعت تحقیق شده باشد البته داد آن را لازم است و اگر تحقیق و در رسم القبال

برادر

برده باشد ظاهر اینست که زید میخواست باشد لکن شیریت که علی مقتضای آن با امکان و قدره مستحب است **سوال**
هرگاه شخصی سید را خواست باشد و بگوید که بکسر یا نه آن سید در خانه آن شخص باشد چنانچه باذن ایشان است
یا نه **جواب** ضیق که زوجه شخصی برده باشد و این زوج خواسته باشد و دختر برادر را یا دختر خواهر او را بقبول
در آورد و ساقی است با زن و رضای بکره و خاله با علم رضای او و عقد و **سوال** هرگاه زید سید و بی را بقبول
کلیج و باقی خود آورده باشد و بعد از آنکه چند بکره و بی را در آن آورده باشد که میان خود مینماید با سیم
باجایا شده و چنانچه این احوالات چند بکره و بی خود آورده باشد و زوجه خود را هم تصرف نموده باشد و بعد از
مرئی اراده طلاق و فراق و ادائه باشد یا نه **جواب** اگر بوسه بدهد یا نه آنکه زوجه که بکره و بی را بقبول
در آید و **جواب** آنچه را قبلاً از عقد نمودن عین آن بکره و بی را برده باشد یا برسم اخراج آن عروسی برده باشد
و صرف نموده باشد یا عین آن را باقی نموده باشد یا نه میسر است از مطاعه بیزد و بکسر این است و از صدق و حساب و دست
و یکدیگر عین آن باقی نموده باشد یا نه مطاعه و دست و دلداده از تصرف هر کس که خواهر و بی را بقبول میسر است
خواهر را زای صفاقی تسلیم زوجه خود نماید یا غیر آن و بر این **سوال** زید نامی و برادر لطفی که شیر داده اند
مرت و دو سال و احوال آن یک برادر و بیته شوهرش را از برای خود بخواهد نکاح در آورده **جواب** اگر خود این
بمیرود آن شخص شیر داده باشد و رضاع تحقیق شده باشد چنانچه در سوال است عقد آن دختر با این شخص جایز
نیست نظر باینکه این دختر در جنین صورت بنت اخت رضای او نیست و عقد بنت اخت جایز در نسب حرام است
در رضای بکره حرام خواهد بود و اگرگاه خود این دختر نیز از بکره این بکره این شخص بخورده باشد لیکن خواهی
دختر یا برادر این دختر نیز از بکره این بکره خود نموده باشد یا نه اینست که عقد این دختر بکره این شخص جایز بوده باشد
اگرچه رضای بکره تحقیق شده باشد نظر باینکه در جنین صورت این دختر خواهر بنت اخت رضای این شخص
میسر و دلیل رجوع خواهر بنت اخت در نسب حلال و جایز است چنانکه بکره خود و در جلال زید است و زید
زنی دیگر نیز از دلداده زید زن و دختر دارد و شیریت که در دختر زید را که از غیر خواهر خود برده باشد میسر
عقد نماید یا اینکه این دختر خواهر بنت اخت خود میسر است چنانکه در رضای جایز بوده باشد **سوال** انقوالی بر
آن ائمه الحائره که کانت معتدله بنده مطاعه کانت علی عقده ام او منقطع علی استیسی بشرط نفقه زمان آن

این بجهت او گرفته و این طفل بعد از آنکه ده سال رسیده که او را دارا و نشسته بود بعضی اوقات بیستان
 برین این طفل میگذاشته اند اتفاق این عده شیرین را سینه گاه گاهی شیرین طفل میداد و آن دایه سبزی
 شیرین را حال زید میگویند و این را در آن عده خود آورده و میخواند **جواب** در صورتیکه عیون مرقوم
 مطابق واقع بوده باشد یعنی ده ماهی طفل شیران طفل حاصل شده باشد و این شیرین از سال سابق
 باشد چنانچه مقتضای سوال است که طفل شده حال ده سال است که هر سینه سینه اگر چنانچه در وقت دیگر
 این ضیفه مادر از آن دست میآید و چون کودک دماغی از تزویج میآید اگر چه شیر سبزی در صورت مفروضه
 بطفل داده باشد و اندک اندک عالم **سوال** دختر یک تقریباً هفت سینه ساله بوده باشد و در وقت شده و وی با
 سنین خود باشد و سینه که میفرستد و او را از آن و هر که جاری و واقع سازند مگر که امثال او و اگر آن
 او بوده و اگر وی را ببرد و این باب اختیار می باشد **جواب** تزویج کردن در چنین صورت چنین نیست
 که جایز نبوده باشد لکن کلام در این است که هرگاه وی عقد نموده یا این عقد لازم میشود و یا آنکه طفل عقد
 فسخی است میماند و در هر بعد از بلوغ امضا داشته باشد مشهور ما بین فقهای فاضلین و در هر بعد از بلوغ میماند
 مصلحتی نداشته باشد **سوال** ضیفه مشهوره و وقت پیش سال است که مسافرت نموده و تا چهار پنج سال آدم و کاهند
 او گاه گاهی بی آمده و حال مدت یک سال بیشتر است که عقد فسخ است و در هر او در این اوقات نزد ملائی نشسته
 و گفته است که من علم بجهت زوج خود دارم و او را باین سخن برای اصدای عقد نموده است که او هم زوج را فسخ
 انکر میباید است و بعد از آنکه عقد صحیح گشتی از اهل آن سخن میگوید و علم و علم با تمام اوقات و تا سب آن ضیفه
 که پیش نشسته اند از عدول آن اتفاق نموده اند که با عالم است طفل که ضیفه در احوال علم کاد است که اطلاع
 دارد و بجهت تزویج مثل ما که از آنجا بر او سابق بر عقد و لاحق بر آن از قراین دیگر و خبر ما اوقات
 اوقات او را و غیره که در او داشته ایم در صورت مسطوره عدول و غیره با عالم شرع بر فرض وجوب
 تفریق میباید نموده و اما رایانه و بر فرض جواز از لزوم تفریق آنرا آن کسی امر بجهت نموده میباید و اما امر
 و رجوع و اما غایب شدن یکی از برای شودی است که هر چند عدول باشد یا نه و بر فرض عدم جواز
 بر همین دفع و دفع این امر بجهت و سالی در چنین لازم است یا نه و بر چنین شخصی اقتدا

می توان

می توان نمود و از سن سالی بود یا نه و قرینه ای از احوال جواب شقوق را نقل فرمایند که هر دو وقت مضیق است
 و السلام علیکم ورحمة الله وبرکاته **جواب** بر عدول ملک بر هر کس که عالم بکذب ضیفه نبوده و در ملک
 علم بجهت تزویج مصلحت باشد لازم است از بابت نفی او و اگر کسی در تقریبی با این آنگاه باشد و اگر سالی را سالی
 عالم بکذب ضیفه نباشد و اگر گاه این شود و در حد حکم شرع آنگاه سالی که این ضیفه را مانع عادات بعل میباید
 و بعد از آنکه حکم شرع ثابت شد برین مطلب و حکم بفسخ و عقود آن خود بر ظاهرنا من که عالم بکذب ضیفه نباشد لازم است
 که کسی در تقریبی آنگاه نباشد و اما کذب شخصی یا قدح یا عادت عدول که در حق بر کذب ضیفه نباشد بی صورت
 و بجهت سینه بکذب لطف فرموده و از بابت سینه و اندک اندک **سوال** هرگاه در بدو زبده و بجهت عدول خود را و در وقت
 و بجهت فسخ فایده که در سینه ما از میان خود برون برد یا اگر از آن شرب و نبرد و بعد از آن تصرف لکن که در جواب
 زوج خود را بولایت و بکوب زده و در سینه شرط ضمن عقد دانی باشد یا نه و اگر از آن زده و بکوب را بر سر
 که در سینه زوج خود را بکوب زده و بکوب زده **جواب** ظاهر این است که با شرط در ضمن عقد فعل زوج بکوب زدن میماند
سوال عیالی اما سینه و فسخی آنرا عتیر است ادام الله ایام آن در تمام ای قیام الحاقه چه میفرماید در این مسئله
 که در سینه با زوج خود که در سینه نام دارد و سینه با یک زوج هیچ حقوق خود را بزوج خود و اگر از سینه مصلحت
 آن طلاق را در آنکه در زوج هم کسی را وکیل نموده که صلاقی بگوید و سینه مصلحت با شرط خوانده شد و بعد از آنکه سینه
 طلاق او را مکن نشینان شده وکیل میزور را مقرر است و طلاق لزومی بزرگ که شرط شد است و در ضمن عقد
 لازم که طلاق در بدو یا سینه دوم در بدو مصلحت را بجا میسر و در چهار سال دارد و در بدو مصلحت لفظاً
 بجهت چهار ماه و در بدو مصلحت از وفده بجهت مدت را بجهت مدت و آن زن کس دیگر شده و بعد از سینه هم عمل آمده آیا
 در این صورت عقد فسخی باطل است که ولی طلاق را نداده باشد که برای هر سینه خوانده و مصلحت باطل است این بیخوشی
 و اگر باطل باشد باطل زوج فسخ مصلحت عمل نیارده و مدت چهار ماه هم تمام شده آیا بعد از آن تمام مدت عقد
 بیدر بیدار یا اگر بعضی حوت انقطاع حرام میشود و بیخوشی او را بکلی الله **جواب** هرگاه این شرط در ضمن عقد
 مصلحت شده باشد لازم است بر زوج که عمل بجهت فسخی آن نماید و در صورت علم لزوم فسخ فسخی آن شخص است
 کسیکه مخالف از سینه آنکه بجهت بطلت عقد بوده باشد یعنی لغت گوید و بر فرض که نموده باشد هم هرگاه خواهد

مخوده و الحال مشهور است این و اطلاق گفته دعوتانی بهمان عقده را داده و تصرف نمودن و ادو و تصرف و اهل
 نیست که بگوید دافع شود و دعوتی را بهمان عقده برده باشد صورت مسلم را موافق شرع بگوید **جواب** قطعا
 بهمان عقده که قبل اطلاق واقع شده ضعیف و انقضای میشود و عقده باطل و وجود او که عدم است بلکه عقده دیگر
 در صورت علم و ما بگوید عقده دیگری بوده بسیار مشکل است و احتیاط شدید در احتیاط از ان سبب **جواب**
 انقضای آن فی ترویج این امر که از اجنبی است که با او و نظریات و کلامها من شوم و بی وجهی برام و اطلاق عقده
 عدم اطلاق از ترویج الالب که ملک المملو است و اطلاق عقده با غیره بصیرت و اطلاق با اهل بیعت و ذلت الترویج و ترویج
 الالب ایضا بقتضای **جواب** اما الحکم فی الاول نظم عدم اطلاق با اهل بیعت و اهل بیعت و اهل بیعت و اهل بیعت و اهل بیعت
 المستثناه و اما الحکم فی الثاني فایضا بقتضای ان لم یکن ایضا لکن الاحتیاط فی الاحتیاط فان امر الترویج مما
 یكون الاحتیاط من مطلقا فان سبب لای الا با ان الاحتیاط خلافی منتهی الی ملک فان کلامه من الالب ان
 قد مضی و از ترویج الالب من مملو و در دفع الکره من فی ان یكون الترویج الصادر من الالب لای من حیثی فشد
 راجع العقده با بطلان حکمت قوم قول **صاحب** فایضا بقتضای ان الاحتیاط من مملو الالب ان **جواب** الالب
 شخصی مایل عقده و دعوتی را که از او آمده و ایشان شغقت فرموده و بعد فاش طاری عارض شده و ضعیف میباشد
 که از حق و شدیدی و مصلحتی اندازده مشهور میباشد که ترویج و وقوع در مصیبت آتی است **جواب** فایضا بقتضای
 لای از دخول آن ضعیف بهم رسیده و اگر چه جماعتی از فقها حکم نموده اند شش عینی است که قبلی از دخول بوده و از ضعیف
 احتیاط و دفع عقده را دارد لکن مشهور و حق در عقده خلاف ان است پس ضعیف احتیاط و دفع عقده را ندارد و مشوق ضعیف
 بغير موجب این میشود که احتیاط در حق ضعیف ثابت شود بلکه حکم سبب با جتنا سبب از مصیبت علی هرگاه که
 در این صورت بقتضای عقده منقضیه را مطلقا غیر سبب راجع و بقتضای **جواب** فایضا بقتضای ان الاحتیاط من مملو الالب ان
 دارد و ایضا بقتضای عقده منقضیه را مطلقا غیر سبب راجع و بقتضای **جواب** فایضا بقتضای ان الاحتیاط من مملو الالب ان
 با نه در رشتی بر مشیت و اطلاق از ترویج و میشود و عقده مشهور میباشد که با مطلقین نیست که این ضعیف جاری و بگوید و بگوید
 طفل باشد و اما بر سبب و اطلاق از ترویج و میشود و عقده مشهور میباشد که با مطلقین نیست که این ضعیف جاری و بگوید و بگوید
 طایر و در جبین خلاف شرع است **جواب** فایضا بقتضای ان الاحتیاط من مملو الالب ان

ارطام

در خانه زوج متونی بیکر احتیاط را بخود و در سبب هرگاه که خواهر متواند مانند ایام عقد منقضی شود و ما بر این والد
 زوج مسلط خواهد بود که در وجه را بخت نماید از بیرون رفتن در ایام عقد و از جمله احتیاطی که مستقیم است بگوید
 مسلطان این خانه لایست که سالت اباعبد الله عن المرأة فی قولها ان الاحتیاط من مملو الالب ان
 شایسته و اما آنچه در استقامت و شایسته در جبین خلاف شرع است که با نه بیرون از وجه متونی عقده را بخواهد
 شود خلاف شرع است بلکه خلاف شرع احتیاط کردن و حکم کردن است با نیکه متواند بیرون از وجه متواند
 عقده را ایام عقد و ذات پس ظاهر این است که حق نقض بقتضای ضعیف در این عدم متواند که بگوید در خانه زوج خود
 بوده باشد بلکه حال ضعیف از حیثیت استحقاق نقض در ایام عقد مثل مال و سبب عقده را از انقضای عقده در هر
 حالت نقض بگوید و در ان متونی ثابت نیست و هو العالم **سوال** بعد از بیرون از ان اطلاق و ضعیف را از برای
 خود عقده نموده بود از ان متونی که در سبب مطلق شده ضعیف را که خود در ده کفیل نقض و کسوه و سایر احتیاط
 او بوده باشد تا مدت دو سال بعد از دو سال عدم و دعا و ترویج حکم که موجب حرمت شما را بر عید و بگوید
 یا **جواب** این مطلب محتاج بر انقضای نظر با نیکه است مولى سکر امضا و اجاره بوده باشد کلام در این مقام
 در این سبب که ایاجاره مولى بعد از اطلاق موجب لزوم عقده میشود و با نظر بر این است که اجاره موجب لزوم عقده
 نشود بعد از اطلاق این مطلب کلام در این است که ایاجاره شخص بلفظ دخول است با بقیه که کاشف از رضای است
 بوده باشد یعنی ان قطعی یعنی مولى صا در شود که معین قطع رضای مالک و امضای مولى فعلی محکوم
 بوده باشد کفایت میکند ظاهر این است که احتیاط من مملو و لفظ غیر شایسته باشد بلکه فعلی که کاشف از امضا
 مولى بوده باشد کفایت میکند بعد از انکه مطلق شد که بدین عقده سر خود نموده اطلاق را تغییر و عدم و دعا
 بلکه اطلاق را بخواهد و آدم فرستاد و ضعیف را آورد و بعد خود امر نموده که ضعیف را بکشد و آورد و امر مولى ضعیف
 آورد و کاشف مولى شکی نقض و کسوه ادخا ظاهر این است که باین قدر کفایت میکند در امضا بعد از ثبوت
 این مطلق و انقضای عدت از زمان اطلاق عدم و دعا از مولى بعد از این موجب حرمت نمیشود بلکه محتاج
 بطلان است **سوال** در باب انیکه عرو و اجیری شده و مادر بیکر شیر بوده این اجیری برضیه داده که از انکه
 با احتیاط است روز متونی ای در بی از او را هر روز و بگوید و در این است روز و روزی و دو و خود طفل را

عقاب الواعظ من عقاب الامام فيمنع الصدوق قال لا بد من ان يبعد الله في رجل لعب بغيره قال اذا اوقب
لم يكن له اذنه وادبته النصيب لا يشبه لها نصيبا على البت والانت وبعضا على الام والبعضا على الاثنت فقط
يكون الفصل منها من ام المقبول دية واخذ على الوجب كما هو المصريح في كلام الاصحاب لكن لا يشبه لها على
الرجل لا يكون المستفاد منها الا الترخيم على الباطن لكون الرجل طاهرا في ظاهره من غير ان يكون في الباطن
الرجل طاهرا في المروءة والرجل طاهرا في المروءة والرجل طاهرا في المروءة والرجل طاهرا في المروءة
وفي القاموس المصلي بغيره وسكونه وهو انما اذا شتم وشبه او بوجع من شتمه بوجع من شتمه بوجع من شتمه بوجع من شتمه
من كلام الاصحاب بغيره في كل من اوقب ولو لم يكن حاله الا عقاب كبير كما في وقت وجهه في رادى اليوم
منهم في كل من عدو له لا من شتمه في نفسه في سائر الاعمال وان كان الجانب المقبول حيث يتردد في الاول من العلم
في اليوم لا يشترط ان يكون في العلم في سائر الاعمال وان كان الجانب المقبول حيث يتردد في الاول من العلم
في جانب المقبول في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
على وجه هوام الوطو وبنته واخذت في اذكار الواعظ في الدنيا لا في الآخرة من كلام الاصحاب بغيره
الحكم في كل من يمتحن فيه الا عقاب ولو كان الموت غير ما في الدنيا هو الحق والصدق في ذلك معناه الى استصحاب
تكرار الواعظ في التوبة في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
في التوبة بغيره المقبول في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
هذا الكلام الملاط قبل المصلي في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
الا حجة عليهم من ان الله الملك الغفار والرحيم في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
العلم في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
من النصوص الواردة في المسئلة في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه

هو المنة في التوبة بغيره المقبول في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
الا عقاب الحرم لذلك وهو ان يمتحن في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
للمسألة المذكورة يتبين في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
بكلها او بغيرها بعد ان يتبين في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
الحج في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
وفي التوبة بغيره المقبول في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
يتبين الا عقاب وهو ان يمتحن في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
على وجه هوام الوطو وبنته واخذت في اذكار الواعظ في الدنيا لا في الآخرة من كلام الاصحاب بغيره
الحكم في كل من يمتحن فيه الا عقاب ولو كان الموت غير ما في الدنيا هو الحق والصدق في ذلك معناه الى استصحاب
تكرار الواعظ في التوبة في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
في التوبة بغيره المقبول في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
هذا الكلام الملاط قبل المصلي في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
الا حجة عليهم من ان الله الملك الغفار والرحيم في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
العلم في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
من النصوص الواردة في المسئلة في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه
في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه في كل من العبادات كما في طرفه

بغير عمل شرعي اي الزنا ومن الحلال هو البضع الذي حلاله شرعي كالحقير ونحوه وان كان يحصل المعنى ان الزنا لا يحرم
البضع الذي حلاله شرعي بل هو حرام لان كان في لفظ البضع لاسيما في قوله حرام فمفهومه حلاله شرعي
فما لا يرد عليه ان نقول ان ما يتعلق بالذكر وان انفع الايراد لكل لا يصح التمسك بالخصوص المذكور فيهما نحن
فيما لان كل الحكم اعم من الزنا واللواط في وان ايجته الاستدلال لكثرة ما يستقيم عند انتفاء الحكم في بعض
ابواب في غير المذكور مقيدة لما لا يرد عليه لفظ الاستدلال لان بين ان المخصوص المذكور لا يقتضي بالاشتغال بالاشغال
العام حتى لا يغير القائل بعد صاحب الجاهل احدى من المحدث المذكور كما لا يخفى عليك ان ما ذكر في دفع
الاجابة في الاضافة الى المخصوص المذكور للتسوية فيما قبل العقيدة بعدة تفصيل بالمرتب في الاول دون الثاني
ما يقتضي لفظ في مقام الاستدلال على انتفاء التحريم ولو كان الوجه وجها لا يخفى فيه جواز الكلام ومنه الصحيح
المردى في بعض سميات بن يسار قال سالت ابا عبد الله عن رجل من رجل فخر باخرة يزوج ابنتها قال نعم يا سميد الكلام
لا يفسد الحلال ومنه الموقوف المراد في بعض على بن الحسن بن رباط عن روه عن زماره قال قلت لابي جعفر
عجل عجل بامرته بل كجده ان يزوج ابنتها قال ما حرم صراحتا لا قط ومنه الصحيح المراد في بعض عن صفوان قال سالت
المراد بن عن رجل من رجل فخر باخرة يزوج ابنتها قال نعم يا سميد الكلام لا يفسد الحلال ومنه الصحيح المراد في بعض عن صفوان قال سالت
قال لا يحرم الحلال ومنه الموقوف المراد في بعض على بن الحسن بن رباط عن روه عن زماره قال قلت لابي جعفر
المخصوص في المسئلة موضع ان مقتضى النص في المسئلة انه يحرم على الاطلاق الموطوءة وبنته وافته ومقتضى النكاح
المذكورة انتفاء لفظه بان الاقارب حرام فلا يكون محرما للحلال ولا يكون الجواب عن ان النص في المسئلة
فلا بد من حمل النص المذكور على غير ما نحن فيه والمقتضى من ذلك انه لا يكون الحرام محرم الحلال الا في الاقارب
فان حرام ويحرم الحلال في **الثاني** لا يثبت في انتفاء الحكم المذكور بان الموطوءة فلا يثبت في بناء ما وجد القائل
لوضع ان مقتضى العمومات لقوله في كل ما عاين من النساء وقوله في اصل كل ما ذكره في جوار النكاح
عزمت ام الموطوءة بالاجماع والنصوص المذكورة لا يقتضي انتفاء لفظ الاقارب في بنته ما منه وجه العمومات وهذا
لا عامر تاجيب فيه وانما الكلام في بنت بنت الموطوءة ان عزمت وكذا في بنت ابنته كلك في ام الام وان قلت
لكل المشتط في محلات كثر منهم ذلك قال في السرار بعد فضل في تحريم الام بغير الجدة وان قلت لانها

لانها ام غير حقيقة وكل بنت بنت ابنته وان سلف سلفي لاشي بان حقيقة ما ثبت انتفاء ما لا يحرم
لان بنت الاقارب ليست بنتا قال المحقق في نكت النهاية ومن غير مقتضى انتفاء ما لا يحرم لانها ام غير حقيقة
بنت الابن وبنت البنت في ذلك لا يمتنع في ذلك بنت الابن وبنت البنت حقيقة فيفضل في اعم التحريم
وهذا ان ذكره في بنت النور والى ذلك مقتضى كلامه بتمت الحكم في غير البنت وفي التحريم ويحرم مع الاقارب
صحة الموقوف وان قلت جازته وان سلفي وفي القواعد يستدعي التحريم الى الجدة وبنت الابن لا بد دون
بنت الاقارب وفي العمدة غيرهما من اوجب قطعا وصحاحا حرم على الموطوءة ان قلت واهتدون
بنتها لا يمتنع وان نزلت من ذكره اني من النسب اتفاقا ومن الرضا على الاقارب في الترخيم الام وان قلت
والبنت وان نزلت من بنت الاقارب لعدم ثبوتها لا يقتضي لها وفي المذهب الباع من اوجب ذكرها حرم على ام
اجداد وان قلت وكذا بنته وان نزلت وحرم على امها من بنتها وفي ذلك ويستدعي الحكم الى الام وان قلت
والى البنت وان سلفي الام من حيث شمولها لذلك حقيقة او اتفاقا عليه كاصل الاطلاق في التسوية كما
في المقتضى كذا في التمثيل الام من قلت والبنت من سلفي واما الام فلا يقتضي اليها اتفاقا وفي رواية في المسائل
من لاطع كلامنا وفي حرمه عليه ام النظام والرجل وان قلت وبنته وان نزلت من ذكره اني من النسب اتفاقا
ومن الرضا على الاقارب واهتدون بنتها اتفاقا في خبره الصبر اذا سمعت ذلك لقول ان لفظ الام
والبنت وان كانا ظاهرين في غير الجدة ولد لها ولد فاطلاق الام لا ينصرف الى الجدة ولا البنت او بنت الابن
ليكن ان بين ان خاتمهم قريبه على ان المراد منها اعم من غير الواسطة ومنها ما لم يرد الام هو الام والجدة وبنت
من البنت هو البنت وبنت البنت وبنت الابن وان نزلت بخلافه عليهم من المعنى من المخرج فمفهومه لفظي
عليه حتى يردا يحرم على الام والجد وبنته وكذا بنته وان نزلت ولو كانت من ابنته لكن الحكم بغير الجدة
من الاب عليه لا يقتضي ما يوجب العدد من مقتضى العمومات من ان كتاب السنة بالاضافة اليها لا يخفى على من
انما طريقا لا قرنا **والثالث** في ان الحكم المذكور على مقتضى الاضافة المذكورة في الرضا على البنت فيحرم عليه امر
الرضا وكذا اهتدون الرضا عن ان اشكال من انما من الام والبنت والاخت من المتصف به
الصفحات في النسب والبناء مع السلب فيما اذا كانت ابنته انما لا بد وكذا الحال في البنت والاخت

ضعیفه ای جبریه خود را به جهت غایت ثابت نماید نزد حاکم شرع در این صورت بعد از ثبوت حاکم شرع حکم انقضای آن
نمود **سوال** شخصی زوج خود را طلاق داد و شخصی دیگر ضعیف دیگر مطلقه شد البته در بین قده رجوعیه را نکرده بعد
شخص شد ضعیف در عده بوده آیا بعد از انقضای مدت طلاق آن شخص از آن ضعیف باز راسته اندکی
کلیح خود را آورده یا نه **جواب** اگر ضعیف مطلقه در عده رجوعیه بوده باشد باز آن ضعیف بر شخص زانی حرام
مؤبدست پس نمیتواند او را تزویج نماید اگر چه بعد از انقضای عده بوده باشد و طاهر در نظر حقیر است که پیشین
اگر چه عده رجوعیه نبوده باشد پس بنا بر ضعیف در عده خواه رجوعیه بوده باشد یا غیر رجوعیه این است که موجب
حرام مؤبدست بر زانی **سوال** شخصی در سفر است شده بعد از انقضای پنج ماه از وقت زوج او مطلع
بر وقت زوج شده آیا بعد از اطلاع ضعیف بر وقت زوج شوهر میتواند نکود یا آنکه لازم است بعد از اطلاع
بحققت حال چهار ماه و ده روز عده داشته بعد شوهر نماید **جواب** لازم است که بعد از اطلاع زوج عده داشته
باشد اگر چه قبل از اطلاع متعقی شده از عده محسوب میشود اگر چه یک سال بوده باشد بی در عده طلاق معلوم
زوج بطلاق مردوست پس هرگاه زوج در سفر طلاق زوج خود را بگوید زوج مطلع نشود که بعد از انقضای
سفر خود در آن وقت ثابت شود که زوج را مطلق نموده حیثیت او شوهر نموده بعد از بلوغ خبر زوج در چنین صورت
معتبر مقدار عده لازم نیست مرحوم ابی الصلاح فرق باین دو مقام گذاشته در هر دو صورت اگر چه در طلاق
بوده باشد عده را لازم دانسته که بعد از بلوغ خبر مطلقه داشته باشد بنا بر این هرگاه زوج غایب زوج را
مطلق نموده بعد از انقضای یکسال و اطلاع زوج مطلع شود بر طلاق بنا بر قول ایشان لازم است که عده داشته
انقضای بر آن گذشت نمیتواند نمود و عبارت آن مرحوم در کتاب گاهی این است انا طلق ایسه اوله فلیعلم ان
انقضی الحال منتهی من یوم علی الطلاق والوفات لان العده من حیث اذات النساء و انقضای العبادات الی
نیز تحقیق باشد اما بی با انتمی کلام عبارت بودن عده طلاق ظاهر نیست **سوال** هرگاه کسی باری در
عده منتهی نکند میتواند او را بعد عده کند یا نه **جواب** حقیر را اعتقاد است که حرام مؤبدست **جواب** بعضی
میرسانند که این اوقات ضعیف متونی غنا زوجها را شخص در این عده وفات ترمیم شخصی نموده و چون عده
معرض به بیکی بسالی ترمیم نموده و از سودا علی نقد دار نیست بگویند اولیای زوج میگویند که کعبه بود و

موقوف

موقوفه و مرد و حیا رجیض دید میتواند شوهر کند و بعد از حیض هم آن بچا ره را بجا نکند بچا نه و اگر
در آورده و حال که معلوم شد سه ماه از عده وفات نگذشته بود و سیزده یوم هم طریق در ذوق عیال کرد که
کود را منبره در صورتیکه زوجه اعتقاد شخصی آن شخص کرده و تکلیف خود را در عده حیا رجیض دانست و زوج
میگوید که مطمئن عده را نشیده ام و ده ماه و سه روز است که زنی بمن داده و امانات و ابد بر صحت قول خود
است آیا از مهر مسمی فی الحقیقه یا سایر اضرایات یا غیر مهر نیز استحقاق دارد از زوج و مرد و حیا رجیض
جواب بچان است و قده از مهر مسمی غیر عده این مهر و ثمنی انصاف نیست که چنین از امانت بچا رجیض شده
این اصل بوده باشد نیست بچان که اگر امانت او را حقیقت دارد و تکلیف است که چنین چیزی بچا رجیض
نظر باینکه ازاله عدم حکم است معقول و از آنکه شرط و الزام بچا رجیض حکم و مرد و حیا رجیض با نفس اماره
است و در نظر مطلق هر چه از عده حیا رجیض داده و ده روز است انقضای بچا رجیض از آنجا نیست اگر چه
حیض یا بشهر و راقی از آن وقت بوده باشد اگر و اذیت و از رجوع بچا رجیض صا در شده باشد بچا رجیض
در عده رجوعیه و عده الرجوعیه و مطلقه ای حدیثی چون من افقی انما من غیره نقد لغت مالک و السامات و الارواح
کسی ناسخ و مستوجب است که اگر آسمان و زمین است و علی حال اگر چنین امری مطلق واقع بوده باشد یعنی عده در عده
شده باشد و تکلیف در ناسخ عده نیست و ضعیف بر آن شخص حرام نموده میشود و تقریب باین است که لازم است رجوع بچا رجیض
بست و طاهر این است که ضعیف متونی مهر است کلن نه عده ای حیثی فی الحقیقه تکلیف استحقاق مهر اقل و حق او را نیست
بر زوج مفروض لازم است نظر باینکه مفروض این است که دخول هم شده است مهر اقل ضعیف را داده باشد و در صورت
عدم تبیین و معلومیت مهر اقل بنا بر این است که اگر مهر اقل مجهول شده باشد و مهر اقل مجهول **سوال** ضعیف
افوت شده و سبق او بچا رجیض سال است و در عده رجوعیه و ده روز و در عده رجوعیه شوهر او دیگر ایامه
عقد کرده و نفقه کرده است چه میفرماید **جواب** عده وفات ثابت است بر هر زن که بوده باشد اگر چه یا به
بوده باشد بنا بر این آنچه مفروض در استقامت ضعیف مسطور در آتشای عده عقد شده و مفروض این است نظر
هم گردست بنا بر این عقد باطل و ضعیف بر این شخص حرام است بی ضعیف یا بعد از طلاق بچا رجیض نیست و اگر
در عده وفات بچا رجیض یا به و غیرا نسبت نیست **سوال** هرگاه رجیض بر زن در عده و داده سال موقوفه شود و

کلی استنباطی از انکار آن خبر دادیم و در همان بله نفاش بود و در سال دیگر بفرجه ای تازه که فوت شد
و در جانش بظاهر این جماعت و بانضمام بعضی از خرافین بدین جهت ابتلا ای بعضی از ناخوشیهای آن ملک که بعضی
امارات علم قطعی نفی شش مهر رساندند چنانچه علم هر سال بود و لکن بثبت شرقی نیز رساندند و بعضی وقت
مقتضای مذهب علم و دشواری که این احتیاج بقسم است یا نه و اینها در اصل و ادعای قسم جزیه بیخود شد
شهر مرستی از کرد با **باباجان** این مسلک را در شکل استیحا جماعت با ملت حال آنکه بنظر سادات این سبب سببیکه در
بیوت شهر برهنه بود و ضعیف در شکل ضعیف را می توانستند مزین نمود و از انقضای وقت و همچنین اشخاصیکه در
از حال این ضعیف بوده باشند که این ضعیف معقود الزوم است در این صورت چنین اشخاصی حاضر و انفعول ضعیف کردن
بلا و عیب جانشان از مزین نمودن در این قول اعتنا و بر ضعیف می توانستند نمود و این اشخاصیکه عالم لغت را در دست داشتند و در
چنین صورت اشخاص نمودن با ادعای زوج و بسیار در شکل است بلکه جایز این سبب که جایز بوده باشد و اما در صورت
شهادت و ادعای باین سبب که مقتضی زوج در این وقت انقضای است از کرد زوج بوده باشد و در وقت از این
صورت حکم توان نمود **باب ضعیف** هرگاه ادعا با زوج در این صورتی شده مقدار اداش او قس و اگر اینچه از هم را
خود نماید اما با بعد امداد و شهادت نماید بر صورت زوج و ضعیف و ایمان بهین نماید بر جوت زوج حکم
جوت زوج و تقسم هرگاه و عینا بر ضعیف در چنین صورت حکوم باین ضعیف و شرعا که شوهر را متوفی شده سبب لغت
آن تحمل می تواند نمود و زوج و دیگران که مطلق بر حکم کرده باشند با دشواری در عالم **مسئله** معلوم بر مضافی خان و از سایر
کسان با اهل ایمان از مردان این دینی بوده باشند که ادعای آنجا بصف ضعیف هر زمانه متحمل بر کلمات این صحیحان
که در زوج محقود او سبب است و عقیده که ادعای نماید بر مریض و قریع باطل است نظر باینکه این عقد بر مریض و قریع در دنیا
بوده که در حال و محقود علی مجروح و در کلماتی را همانا که بوده و ادعای آنیکه علی بن مرغان نموده این کلام خلاف مقتضای
شرعت مطهر است نظر باینکه آنچه در شرع غیر از اقرار و صدمه مقر نیست که هرگاه زوج نزد حکام شرع اقرار
نماید باین خود یا و شاهد عدل آن نزد حکام شرع ادعای شهادت نماید که زوج اقرار نموده و از این ضعیف
که اعتراف باین خود نمود و در آن وقت حاضر نمیکند است فرامید بجهت زوج و بعد از انقضای
لیکلی که در زوج باقی بر مغان خود باشد آن وقت در جمیع ادعای خود نمود و بعد از انقضای که در یکی از شوهر بر مریض

[illegible]

نراشته باشد و اغلب ثابت که سال را کامی کنند این وصف در انما نیت و اگر لفظ عدم رشتد در حقیقت
 علاج در سلب نبوت و ولایت دگر می فرمودند موهم این میشود که ولایت حاکم در مثل چنین اشخاص موهم نیست
 باشد و مسلط چنین نبود و لهذا عدول فرموده اند از این لفظ و اخیر فرموده اند بعضی عقل و بعضی نیت
 عرف و عادت غالب و خزان که سال را کام کرده باشد میگویند اینها فاسد الحقیق بنیاد شده و لکن گفته
 میشود که بلکه ضبط و حفظ و اصلاح مال را نه در وجه چنین اغلب چنین اطفال را در معرفت سرشتی
 گویند با نسب اغلب این صنف یعنی مانند بیکه باین سن بوده باشند نقصان و سادگی در عقل و ادبیت با طلب
 این صنف بوده باشد و فی الحقیقه مراد در این مقام بیهیست باشد یعنی ولایت حکم در ترویج ثابت است
 بر دینی که سفید بوده باشد و فی الحقیقه مراد در این مقام بیهیست باشد یعنی ولایت حکم در ترویج ثابت است
 در مباحث هر صنف را تعریف کرده اند با نام از این معنی حاصل میگردد مباحث هر صنف فرموده اند آنست که سفید
 کسی است که فاقد شد یعنی مذکور بوده باشد و اگر لفظ سفید را در مباحث علاج اند میفرمودند موهم این بود
 که مراد از سفید در مباحث علاج همان معنی است که در مباحث هر صنف فرموده اند و عقل را تحقیق این مطلب را
 در مباحث دیگر فرموده اند **مسئله اول** در این معنی بفرمانند که عدم رشتد در حاکم شرع هرگاه ثابت شد
 ولایت از او جاری ساخت در مباحث هر صنف که مصلحت باشد و بشود و بعد شخصی شود که شخص با دعا اگر نشیند
 باذن یا نه مذکور در عقدا برای دگر می کرده قبل از عقد حاکم شرع آیا حکم بر حاکم که از عقدهین مذکورین
 میشود تا دگر خلاف از انماست **جواب** غایب چنانچه در مسأله الف با و تفکر اندر تمام الحاکمین سوال است
 سوال نیست نظر باینکه مفصلا باین کردیم که تقاطع است و اندر او هم عدم رشتد را ساط در نبوت و ولایت
 حاکم شرع نیز اند چنانچه مفصلا باین نموده ایم ملاحظه فرمائید و بعد از این هرگاه چنین بوده باشد که حاکم شرع حکم
 بر سفاقت یعنی که سابق ذکر کردیم نمود و بعد از آن در محلی سفاقت میگوید که دانت شد سفید را نیز و یک نمردن
 بمقتضای ولایت شرعی بعد شخصی شد که دگر می که باطلاع آنکه رشتد است باذن و عقد نموده در این صورت
 میگویند اگر کسی که عقدا را با حقا در رشتد معفو و نموده است و عقدا و مسیوق بیک رشتد است عقدا و حکم
 یعنی است و عقدا ثانی که از حاکم شرع و بیک صادر شده با عقدا و عدم رشتد با عدم اطلاق بر چنین مجتهد اول

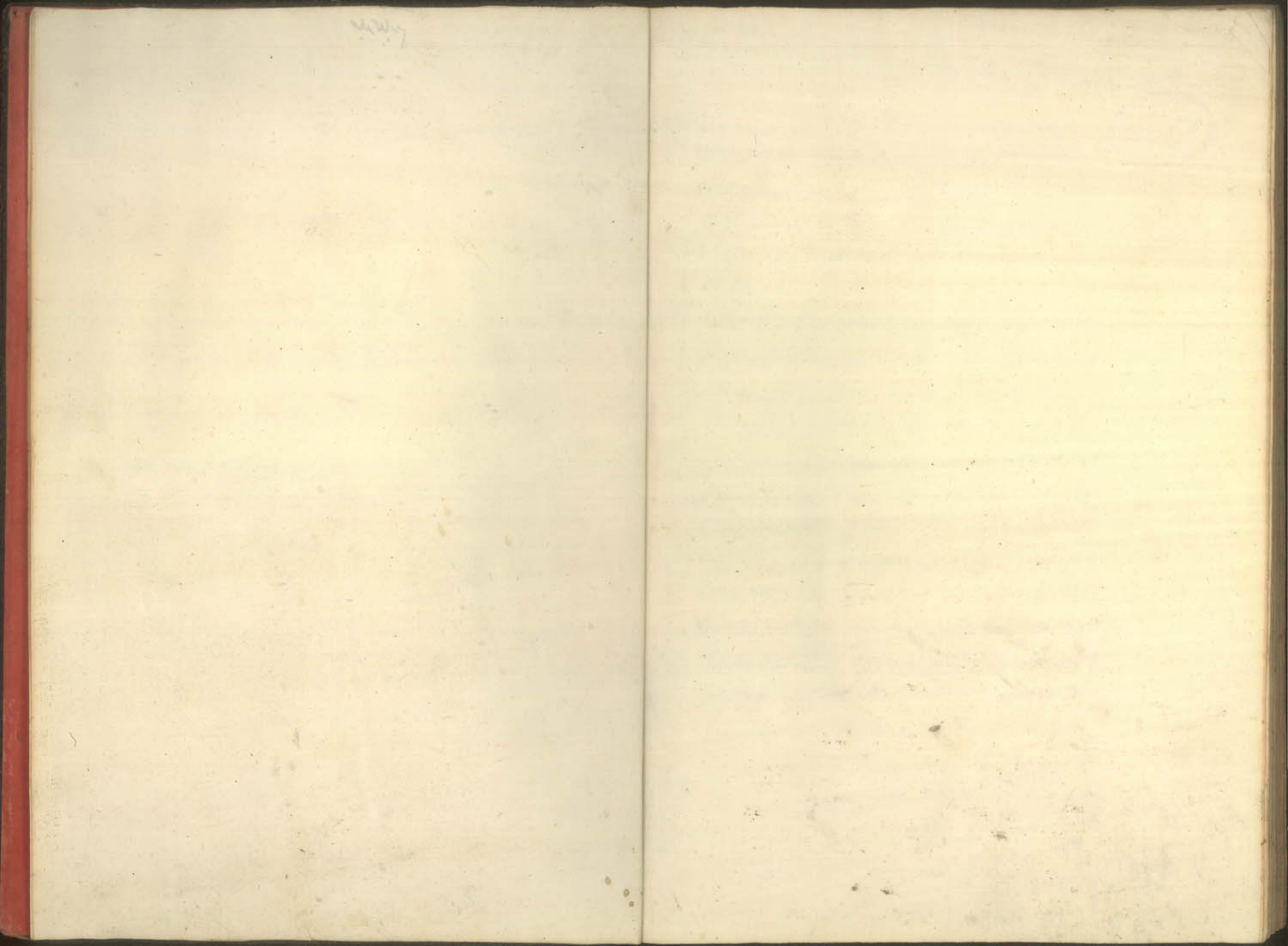
عادر شده بر عقده بعضی شرعی بین عقد لایق و لایق است بر ذات لایق در حق پس میگوید و اگر
 بر چنین من بر بصیرت در حاکم شرع بعد از آنکه ثابت بر او شده که عقدا او با عدم بصیرت صادر شده
 و فی الحقیقه سبب خرابی است در و اطلاق نبوده است در این صورت حکم لایق دان عقدا میشود و عقدا
 حاکم شرع حکم بصیرت خواهد بود و اگر در این مقام نیز تفکیک فصولی که در استیفاء بعد از بیعت جاری
 رشتد و لکن ظاهر این است که در چنین صورت که هیچ حاجت و ضرورت نبوده باشد حاکم شرع حکم بر
 ضا دان عقدا می تواند نمود پس عقدا را در اندر مجتهدین نیز بصیرت را حکم بر ضا دان میباید **سوال**
 بفرمانند که هرگاه حاکم شرع متولی امر صیر شده و قسمی تعیین نموده و صیر باشد هنوز رشتد و ثابت
 نشده در نزد حاکم شرع اول آیا حاکم شرع دگر بر وزن او حاکم شرع اول و تقیم می تواند عقدا کند یا نه
جواب اصل این مسأله مطعن دارد و لکن چون جواب آن را بگویند فقیه ظاهر شد که استیفاء در عقدا و عقدا
 و چنین بفرمانند که هرگاه خواهد بود مراد غایب حاکم شرع که ثابت شد عدم رشتد و رشتد و در دنیا بدید
 می راکم مراد بجهت ای دیگر بر داند **جواب** اولاً حکایت عدم رشتد مفصلا دانستد و هرگاه فرض شود حاکم
 شرع حکم سفاقت نمود و حاکم شرع دیگر مطلع نشد بر این مطلب تنفیذ حکم حاکم شرع اول لازم است حاکم شرع
 دیگر نمی تواند در این مقام حکم بر ضاقت آن کند **سوال** و چنین بفرمانند که هرگاه مدعی عقدا باشد و عقدا
 مراد از عقدا و عقدا کند صاحبان عقدا لایق را و در وجه مذکور در عقدا و ادا شد یا جبراً میتوان دفتر را ادا و عقدا
 یا زود دعوی ادا ساقط میشود یا نه **جواب** نظر باینکه در جواب اسوالاتی سابق نقلی شده است حاجت در
 تفرص جواب بجهت حق این نیست بلکه جواب این از مباحث معلوم میشود و بعد از این **سوال** بفرمانند در صورت
 نقد بر دیوار حاکم شرع و ادلی یا نیز رشتد میباید انداخته و در صورت نبوت ولایت حکم ولایت اجابت است
 یا موقوف باذن یا نیز بر رشتد است **جواب** این سوال اجابی دارد و تحقیق حال در جواب این سوال
 محتاج است بمقتضای مقام پس میگویند مقصود از سوال ولایت و ولایت در اموال است یا در ترویج و اگر عقدا
 ولایت ولایت در اموال است تفکیک در این نیست که در صورت نقد و لایق و عدم و ولایت در اموال
 صفا و ثابت است نسبت به کسی که شرعاً و بجهت این بعد از بیعت بیکه مصلحت لکن بشرط عدم ظهور انصاف بوجه رشتد



والرسالة الصالحة بالرشد المعترف في دفع المال وهو ما لم يقبل به احد على تقديره الا غرض من ان يقول انه يخرج
لما مضى ما قدمناه من الالة الشريفة العريضة في ان قد يتحقق بلوغ المكسح ولا يجوز دفع المال والتمسك من الموهبة المستقيمة
فنعلم ان قولهم ان لم يكن كذلك فلا يجوز تركها الا بما رويها الم من انصافها يوصف الصفاة بالمعنى المتكافئ
او لا يخل على **الاول** بصحة الفضل الا لغيره **والثاني** ان الية التمسك بالية من كون على اقسام منها
انفككت عن الرشد المعترف في دفع المال وكذا عن الصفاة الموجبة لا تحفظها عن وصفها على اوجه الاغلب منها
من اتفق له الترتيب والصورة الى درجة الكمال فقد تحقق فيها الرشد المعترف في دفع المال **ومنها** التي ما اتفق فيها الا
بخطا الى صفة النقصان فانقصت بالصفاة الموصل لفساد العقل وضعف الاستعداد **وبشكل على الثاني** في ان
عليه المروي في باب صد الختام والجازية من صدور الكافي وباب الحدود من الزنا **من التمهيد** عن عمران قال سالت
ابا جعفر قلت لم يوجب على الختام ان ياخذ بالحدود التي تامة وقام عليه ويؤخذ بها فقال اذا خرج منها اليتم
وادرك قلت فلذلك هو معروف به فقال اذا احتلم او لم يمس عشرة سنة او اشوا او انت قبل ذلك اقيمت
عليه الحدود التي مر وانتهى بها واشدت له في رتبة متى يجب عليها الحدود التي تامة وتؤخذ بها وتؤخذ بها قال ان
الجازية ليست مثل الختام ان الجازية اذا تزوجت ودخل بها ولها تسعين ذهب عمن اليتم ودفع اليها لها
وجازا مر بها بزوجت في الشراء والمبيع واجبت عليها الطرد والامانة واخذت بها **لها كما يحتمل على الثاني** قولهم وان
لم يكن كذلك فلا يجوز تركها **والثاني** لغيره **والثالث** وهو الاغلب يرجع في فكر الى الالة الشريفة والنص
المعترف المستقيمة **والسابع** وهو استقلالها في عطف نفسها **والرابع** **الاجاب** **عن الثاني** فنقول ان انظر المراد
منه تصرف الصفاة التي هي الرشد المعترف في دفع الاموال فالمراد من قولهم الذي يشترى الدرهم بمائة
انه لم يكن له حكمة بحفظ المال واملاحة لقولهم وجازا امره لظهوره في جواز حجب صرفه في خلافه من بيننا

ما ذكره كذا لا يخفى

والمراد من قوله الذي يشترى الدرهم بمائة انه لم يكن له حكمة بحفظ المال واملاحة لقولهم وجازا امره لظهوره في جواز حجب صرفه في خلافه من بيننا



جلد ہفتم

حجۂ حضرت رسالت نبیہ

عبدمناف

عبد الرحمن

مروان

一

عفا

فقد ملكه عبد الله

الوجه الثاني . قوله الله

عبدالله بن علي

عائده عليهما السلام

عبد الله

عبدالحاشم

عبد المطلب

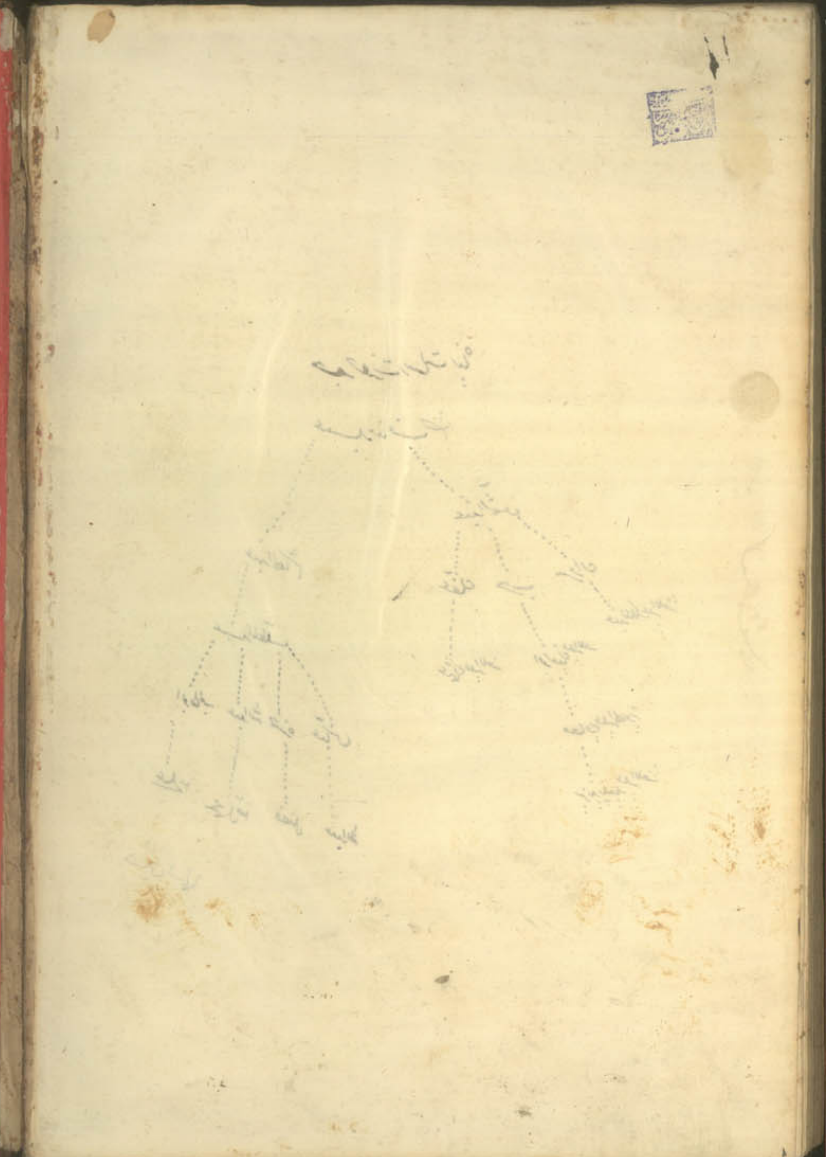
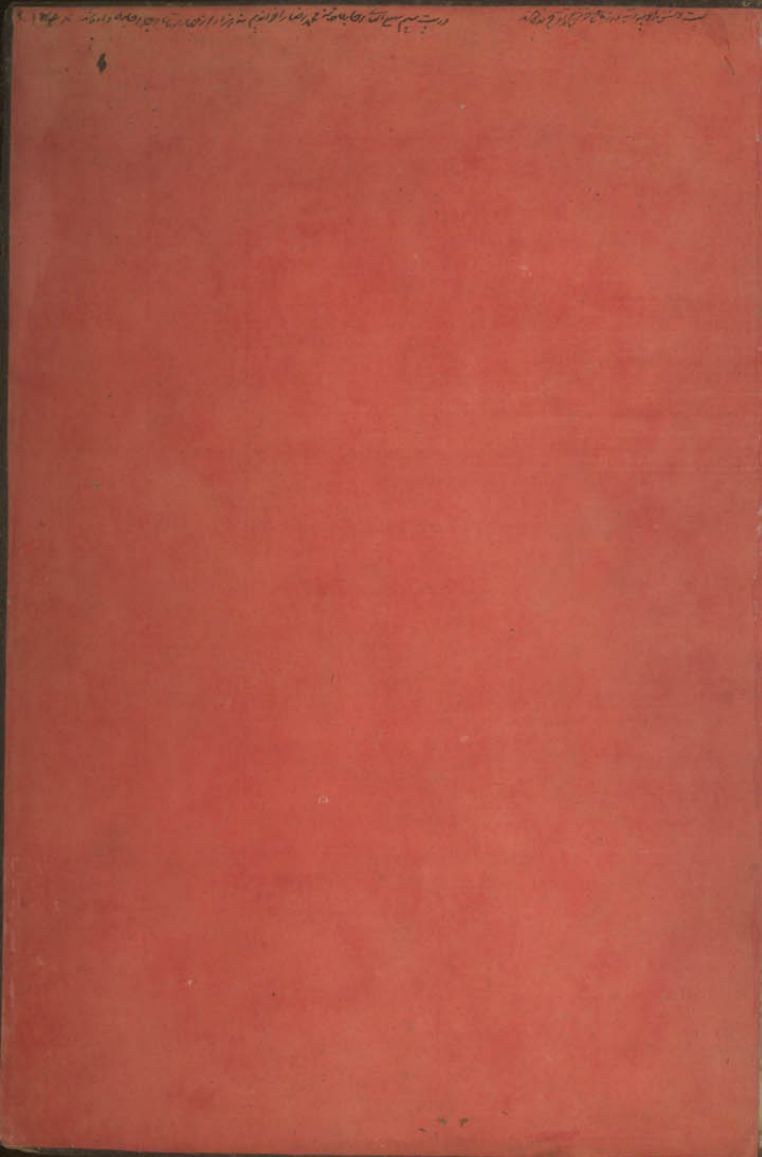
الحمد لله

ابو طاهر

1
2
3
4
5
6

1

۷۷





خطی احمد